الشراكة الأوروبية – العربية
وآثارها المحتملة على الاقتصادات العربية

د. شنايت صباح

ملخص المقال باللغة العربية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة ذات أهمية إستراتيجية إلى الحد الذي أدى إلى اعتبارها من أولويات سياسته الخارجية، وفي إطار هذا المشروع تحكم العلاقات الأوروبية- العربية اتفاقيات شراكة ثنائية وضع لبنتها إعلان برشلونة عام 1995 ويستهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، تحسين مستوى معيشة الأفراد، رفع مستوى التشغيل وتخفيف حدة الهوة بين مستويات التنمية بين ضفتي المتوسط، وكذا تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي جنوب- جنوب، أما في مجال التعاون الصناعي فيستهدف الاتحاد الأوروبي رفع القدرة التنافسية للدول العربية (المتوسطية) مع العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى المنطقة.

ويتمحور سؤال إشكالية هذا المقال في: **ما هي الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي في ظل التفاوت الكبير في مستوى التنمية بين الطرفين؟ وما هي البدائل التأهيلية لتعظيم منافع هذه الشراكة؟**

وسنتناول هذا المقال ضمن الخطة التالية:

- المقدمة.
1- مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقراءة في إعلان برشلونة.
2- خلفيات الشراكة الأوروبية – العربية من المنظور الأوروبي.
3- واقع الاقتصادات العربية المتوسطية غداة إعلان برشلونة.
4- الآثار المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية.
أ- الأثر على التكامل الاقتصادي العربي.
ب- الأثر على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
ج - الأثر الموازني.
د- الأثر على الفقر والتشغيل.
5- البدائل التأهيلية بتعظيم منافع الشراكة مع أوروبا.
- الخاتمة.

Résumé

L'économie mondiale a connu un phénomène progressif qui est le regroupement régional entre les pays d'un niveau économique et social différent.

A partir du début des années (90), il est constaté que les relations Nord – Sud,- sous la pression directe des USA, UE et le japon- sont reformulés sous de nouveaux modèles parmi lesquels « le partenariat».

Et du fait que la partenariat euro- méditerranéen permet des avantages économiques et financiers au pays arabes (méditerranéens), ces derniers ont conclu des accords d'associations avec l'UE sous l'espoir de réaliser des gains sur le plan interne et externe, ce qui nous conduit de chercher à partir de cet article, l'impact probable de ces accords sur les économies arabes méditerranéennes, et décrire les exigences d'un partenariat équilibré.

مقدمة:

يتطلب دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية حيز التنفيذ انطلاق عملية التفكيك الجمركي وانفتاح الاقتصاديات العربية على المنافسة الأوروبية والتي ستكون لا محالة ذات آثار وانعكاسات هامة على الاقتصاديات العربية والهدف من هذا المقال محاولة لتقدير هذه الانعكاسات على الاقتصادات العربية الشريكة وطرح البدائل والعناصر التأهيلية للتخفيف من حدة الصدمة الخارجية.

1- مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقراءة في إعلان برشلونة: إن مشروع الشراكة الذي اقترح في برشلونة عام 1995، يقع في منتصف الطريق ما بين فكرتي التكامل الاقتصادي ومساعدة التنمية، إذ أنه يقترح شراكة مع أوروبا في إطار التبادل الحر وذلك من خلال تزويد الدول الشريكة بإمدادات وتحويلات مالية وتوفير إطار لمساعدة السياسات التجارية وإعادة النظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية على أساس تعاقدي من خلال خلق نوع من التنازلات المتبادلة بين الطرفين.

لقد كان التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية قائما منذ 1972 على نظام الأفضليات المعممة والذي استفادت منه كل دول المنطقة (ما عدا إسرائيل)، هذا النظام كان يسمح لسلع هذه الدول بالنفاذ إلى الأسواق الأوروبية محافظة على درجة عالية من الحماية.

يعد عدم تلاؤم نظام الأفضليات التجارية المعممة مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة وكذا ضعف أثرها على التنمية الاقتصادية في المنطقة أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تعديل سياسته التجارية واقتراح منطقة للتبادل الحر تعفي واردات المنطقة من السلع والمنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية [1].

(1)Agnes chevalier et Bensidoun « L'Europe et la méditerranée, le pari de l'ouverture » , Economica, 1996,p14.

تعتبر الشراكة برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطية، يرتكز على خطة للتعاون المالي الاقتصادي والتجاري وكذا السياسي تجمع بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية أخرى منها ثماني دول عربية وهي سوريا، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر، مصر وفلسطين وأربع دول غير عربية هي تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل، ينتظر أن تشكل المنطقة سوقا من 400 مليون نسمة وتمثل45٪ من الناتج الإجمالي الخام العالمي[1].

يعوض مشروع الشراكة المقترحة في إطار إعلان برشلونة تدريجيا اتفاقيات التعاون الأوروبية تجاه الدول المتوسطية (العربية)، من هذه العناصر:

– إن اتفاقيات الشراكة المقترحة في إطار إعلان برشلونة ستعوض تدريجيا اتفاقيات التعاون وتنفيذ البروتوكولات المالية التي ميزت السياسة الأوروبية منذ سنوات السبعينات.

– يقترح إعلان برشلونة على الدول المتوسطية (العربية) الشريكة أن يصاحب الاتحاد الأوروبي عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي في هذه الدول.

– إن مسار برشلونة يقترح على دول المنطقة مشروعا لا يتعدى في شكله الشراكة ولا يفتح مجالا أو أي آفاق مستقبلية لإمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ولو على الأجل الطويل.

– يشهد التعاون المالي هو الأخير من خلال مشروع الشراكة قطيعة من النظام السابق إذ في حين كانت أهمية الإصلاحات التي تقوم بها من خلال بروتوكولات مالية يتم التفاوض عليها، أصبح الاتحاد الأوروبي يضع إجراءات مالية جديدة، تتمثل في برنامج (MEDA) والذي سيرافق تمويل المساعدات المالية للدول العربية المتوسطية والتي سيكون تخصيصها مشروطا بمدى التقدم في تطبيق بنود الاتفاقية، مستوى تقدم الإصلاحات وتحرير الاقتصاد.

2- خلفيات الشراكة الأوروبية – العربية من المنظور الأوروبي: يصعب إعطاء تفسير وحيد يشمل كل أوجه الاهتمام الأوروبي لطرح مسألة الشراكة الأوروبية مع الدول العربية المتوسطية، فبالعودة إلى تحليل الوثائق الأوروبية إلى جانب الدراسات التي يقدمها بعض علماء الاقتصاد، السياسة والاجتماع يمكن القول إن إعلان برشلونة لا يشمل كل الدوافع والنوايا الكامنة وراء مشروع الشراكة.

إذ يرى الأستاذ فيليب هوغون، أستاذ بجامعة باريس10 أن أوروبا الواسعة التصدير تقوم بـ 45٪من الصادرات العالمية) لها مصلحة في التحرير الكامل للتجارة ولأن الاستثمارات المباشرة لن تتطور إلا إذا توفرت لها الأسواق الواسعة[2].

(1)الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11، ص43.

(2)طانيوس حبيب، الشراكة السورية الأوروبية www.mafhoum.com ، 1988، ص8.

- الشراكة الأوروبية – العربية ليست إلا وسيلة لتخلص الاتحاد من اتفاقياته السابقة والتكيف مع نتائج مفاوضات جولة الأرغواي، وتجاوز المعاملة التفضيلية التي يلتزم بها مع شركائه المتوسطيين العرب.

- يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة إلى تحقيق الاستقرار في البلدان العربية المتوسطية لمواجهة أخطار النزاعات المحلية وبالتالي خطر توسع الهجرة منها إلى أوروبا وخاصة بعد ضغط الهجرة من دول أوروبا الشرقية.

- ضمان مصدر للطاقة من النفط والغاز ومواجهة كل الأخطار المتعلقة بالحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة.

- تحقيق قدرة الاتحاد الأوروبي على الصمود على منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين على المسرح الدولي (الأمريكية واليابان)[1].

- توفير المناخ الملائم لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإدماج إسرائيل في جسم الوطن العربي مع إقامة تعاون وتكامل اقتصادي بينها وبين الدول العربية وربط المجموع لاحقا بأوروبا الكبرى، مما سيؤمن لها منطقة استثمار آمنة للأموال الفائضة في أوروبا.

3- **واقع الاقتصادات العربية المتوسطية غداة إعلان برشلونة:** لقد عرفت معظم الدول المتوسطية المعنية بمشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي غداة إعلان برشلونة استقرارا في مؤشراتها الاقتصادية الكلية ما بين 1996 و 1997 ويرجع هذا الاستقرار إلى المجهودات المسجلة على مستوى برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي انطلقت معظم هذه الدول في تطبيقها. وفيما يلي نظرة عن وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة.

3- 1- تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

✓أظهر مؤشر العجز الموازني في الدول العربية المتوسطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[2] انخفاضا من 8,6٪ سنة 1993 إلى 2,3٪ سنة 1997 إلا أنه عاد ليعرف ارتفاعا إلى 6,3٪ و5,4٪ في كل من عامي 1998و1999 على التوالي، وعلى الرغم من وضع الاستقرار الذي سجله هذا المؤشر مازال يشكل ضغوطا شديدة على كل من موازنة الدول وحسابات المؤسسات العمومية.

(1) سمير عبد الرحمان، البعد السوري في الشراكة المتوسطية، البعث الاقتصادي، العدد69، 1999/08/31.
(2) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999.

✓أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد اتجه خلال الفترة الأخيرة من التسعينات إلى الانخفاض في معظم الدول العربية المتوسطية، إذ سجلت هذه الدول معدلات لم تتجاوز 7٪ خلال عام 1999[1] مما يعكس الآثار الإيجابية لتطبيق السياسات المالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كما سجلت معدلات الفائدة نسبا موجبة محرضة بذلك تنمية الادخار ومنه المساهمة في تمويل الاستثمار.

✓على الرغم من اتجاه معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المتوسطية نحو التحسن إلا أنها بقيت تحت تأثير تقهقر وضعية معدلات البطالة (إذ سجلت 1998 معدل بطالة مقداره 30٪ بالجزائر، 20٪ في مصر ولبنان، 19٪ في المغرب و25٪ في الأردن)[2] مما جعل التوازنات الموازنية السابقة هشة بفعل ضغط الطلب الاجتماعي.

✓أما عن المديونية فتصنف ديون بلدان جنوب المتوسط في مرتبة أعلى من المتوسط بالنسبة لبقية البلدان النامية ويصنف البنك العالمي كلا من الجزائر والأردن ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض والمديونية الثقيلة، كما يصنف المغرب وتونس وتركيا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط والمديونية الثقيلة، أما مصر فتندرج تحت فئة الدخل المنخفض والمديونية المتوسطة[3].

3- 2- تقييم الفقر ومستويات التنمية البشرية: بالرغم من صعوبة قياس الفقر كظاهرة، تبدي الإحصائيات وجود نسبة 5٪ من إجمالي سكان الدول المتوسطية لا يزالون يعيشون بقدرة شرائية أقل من 1 دولار يوميا وهو أضعف بكثير من المستوى في مناطق أخرى في العالم ويعني هذا الوضع ما يقارب 11 مليون شخص. فإذا حددت عتبة الفقر عند مستوى 50 دولار شهريا (وهي العتبة المعتمدة من طرف حكومات الدول المتوسطية) فإن عدد الفقراء في المنطقة يجاور 40 مليون شخص أي ما يقارب 20٪ من إجمالي سكان المنطقة[4].

يعرف الفقر في الدول العربية المتوسطية أشكالا مختلفة فإلى جانب الفقر التقليدي والمعروف بشروط المعيشة المزرية، يتطور نوع آخر من الفقر ناجم عن النزوح الريفي والتصحيحات الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد، هذا النوع الجديد من الفقر يتركز في الأوساط الحضرية ويعمل وفقا لآليات الإقصاء (الإقصاء من عالم الشغل، الإقصاء من المجتمع الاستهلاكي الحديث).

(1) التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999.

(2)Heba Handoussa et jean louis reiffers, Le partenariat euro méditerraniéen, analyse et propositions, institut de la méditerranée, paris, février, 1999, p03.

(3) سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية، الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص44.

(4)F. Bishoy, développement rural et pauvreté dans la région MENA, où-sommes nous? MDF Marrakech, Septembre 1998.

وبتقدير نسب السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، فإن نسبة 17,6٪ من سكان الجزائر يعيشون بـ 2 دولار يوميا مقابل 19,6٪ في المغرب، 22,7٪ في تونس، 23,5٪ في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9٪ في مصر[1].

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر الفقر الإنساني (IPH-1)* فإن 32,4٪ من السكان في الدول العربية المتوسطية يعيشون في ظروف الفقر الإنساني، أفضل هذه الظروف توجد في كل من الأردن 9,8٪، لبنان بـ 11,3 ٪، بينما أسوؤها في المغرب ومصر بـ 39,2٪، 33٪ على التوالي.

4- **الآثار المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية:** لقد تبين مما سبق وجود هوة عميقة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما سيكون له حتما آثار على التوحد العربي والتنمية الاقتصادية في هذه الدول من خلال:

4- 1- الأثر على التكامل الاقتصادي العربي[2]: يصر الشركاء الأوروبيون إصرارا كبيرا من خلال إعلان برشلونة على ضرورة تشجيع التكامل الإقليمي جنوب- جنوب، ومع ذلك لن يكون لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الحر سوى أثر سلبي على مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، إذ ستساهم في إجهاض هذه العملية من خلال الآثار الفرعية التالية:

4- 1- 1- اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية وظاهرة التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية: تنطوي اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية على التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية، إذ على سبيل المثال يقضي أي اتفاق شراكة مبرم مع أي دولة عربية أن السلع الأوروبية تنفذ إلى سوق الدولة العربية المعنية من دون أي حواجز جمركية بعد فترة انتقالية من ثلاث سنوات بالنسبة لبعض السلع إلى أقصى فترة وهي إثناعشرة سنة للسلع الأخرى. وبعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية، سيكون بإمكان السلع الأوروبية النفاذ إلى سوق الدولة العربية من دون التعرض إلى أية رسوم جمركية أو أية رسوم أخرى مماثلة لها. أما سلع الدول العربية الأخرى المماثلة للسلعة الأوروبية، فإنها لن تتمكن من النفاذ إلى سوق الدولة العربية الشريكة مع أوروبا من دون خضوعها لرسوم جمركية قد تكون مرتفعة جدا، إن كانت هذه السلعة ضمن القوائم الاستثنائية، وغالبا ما تتضمن هذه القوائم عددا هائلا من السلع، ويصبح بإمكان سلع

(1) Programme des nations unies pour le développement (PNUD) rapport pour le développement humain, 1999.

* (IPH) يقدر هذا المؤشر قياس الفقر انطلاقا من نسبة السكان حيث أمل الحياة أقل من 40 سنة ويعتمد على:
- نسبة الأمية لدى الكبار.
- نسبة سوء التغذية لدى الأطفال.
- نسبة الحرمان من شروط الحياة الضرورية (المياه الصالحة للشرب، العلاج....)

(2) مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية- الأوروبية، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس 1999، ص104.

الدول العربية (في أحسن الأحوال) أن تلج سوق الدول العربية المعنية على قدم المساواة مع السلع الأوروبية وهذا إن لم تكن على القوائم الاستثنائية. وهذا ما يعني تمييزا ضد المنتج العربي لصالح المنتج الأوروبي، ومن الواضح أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس هذا، أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع غير العربية.

4- 1- 2- اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية تجمد إمكانية انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرتبة أعلى في مراتب التكامل الاقتصادي[1]: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تنتقل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مستوى الاتحاد الجمركي مع بقاء اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية سارية المفعول ومبرر ذلك أن الانتقال إلى المرحلة الموالية لمنطقة التجارة الحرة، ألا وهي الاتحاد الجمركي، يتطلب إدماج البلدان العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي في منطقة جمركية واحدة تتحرك فيها السلع بحرية كاملة، كما لو أنها في قطر واحد مع التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بإخضاع السلع المستوردة من دولة إلى أخرى غير عضو في الاتحاد إلى تعريفة جمركية موحدة، أيا كانت نقطة دخولها إلى الاتحاد الجمركي وبالتالي لا يمكن أن تتصور في ظل ما سبق أن تتمكن سلعة عربية من النفاذ إلى دولة عربية هي عضو في الاتحاد وتقيم علاقة شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون الخضوع إلى قيود جمركية، ومن هنا يبرز التعارض الواضح ما بين المشروعين بل وعلى العكس قد يعمل المشروع الأوروبي على عرقلة مشروع التكاملي العربي.

4- 1- 3- أثر قواعد المنشإ على تحويل التجارة العربية لصالح دول غير عربية وإضعافها مع الدول العربية[2]: تتسم قواعد المنشإ الأوروبية، بالتعقيد والفوضى وتسعى إلى تحقيق الأهداف التجارية للاتحاد الأوروبي دون غيره من التجمعات وتعتبر الأكثر تعقيدا وتفصيلا مما يرفع من تكلفة تطبيقها بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تؤدي قواعد المنشإ الأوروبية إلى خلق التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية إذا لم تكن طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة نفس السلعة إذا كانت مستوردة من دولة غير عربية (إسرائيل، مالطا، قبرص...) على اعتبار أن هذه الدول شريكة للاتحاد الأوروبي.

4- 1- 4- تقوية إلحاق الاقتصادات العربية بدواليب الاقتصاد الأوروبي: ستخلق ضخامة السوق الأوروبية وتنوعها حتما، قوة جذب كبيرة لإلحاق وربط أسواق الدول العربية الأطراف

(1) مهدي حافظ، مرجع سابق، ص 105.

(2) نهال مجدي المغربل، الآثار المتوقعة لقواعد المنشإ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقتليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص21.

في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي وتمارس قوة طاردة للعلاقات فيما بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية الأخرى غير الأطراف فيها. ومما يزيد من حدة هذا الأثر المحتمل ما تتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي.

4- 2- **الأثر على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية:** سيكون لقيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية أثر سلبي على الصناعات التحويلية العربية إما بالقضاء على أغلبها أو منافستها منافسة شرسة من طرف الصناعة التحويلية الأوروبية المتألقة ومما سيزيد حدة الأثر السلبي، ثقافة المستهلك العربي من ذوي الأحوال الميسورة التي تدفعه إلى اقتناء المنتج الأوروبي حتى وإن كان أغلى سعرا، فما بالنا إن كان سعره أقل.

أما الأثر الأخطر فيتمثل في الحيلولة دون إقامة صناعة تحويلية عربية حديثة، أو تطوير ما هو قائم منها فعلا، إذ أن انفتاح الأسواق العربية المتوسطية من دون حماية جمركية لفترة زمنية على الواردات من السلع المصنعة والمتطورة وذات التكنولوجيا العالية كصناعة الإلكترونيات وعتاد المعلوماتية والصناعات الطبية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية مستقبلا[1].

أما فيما يتعلق بتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي، فيتطلب الأمر التفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المادي والاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية (غير المباشر).

فأما النوع الأول فيخشى أن يؤدي إلى سيطرة الأوروبيين على الاقتصادات العربية المتوسطية وممارستهم نفوذا اقتصاديا وسياسيا عليها بسبب الاختلاف الكبير في موازين القوى بين الطرفين من جهة والدعم الكبير الذي يحظى به المستثمرون الأوروبيون من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

أما النوع الثاني والمتمثل في الاستثمارات المالية فإنه خطر من باب أنه يحقن اقتصادات البلدان العربية المضيفة له بعوامل عدم الاستقرار، نتيجة لإمكانية تصفية هذه الاستثمارات في لحظات، خاصة في ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية.

4- 3- **الأثر الموازني[2]:** يتمثل التحدي الذي ستواجهه الدول العربية الشريكة مع أوروبا خلال تطبيق الاتفاقيات في كيفية التوصل إلى تعويض الخسائر من الإيرادات الجمركية دون التسبب في إحداث ارتفاع في العجز الموازني.

(1) محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، ورقة عمل في ملتقى الشراكة الأوروبية تجارب قطرية، غرفة تجارة دمشق، دمشق 2001.

(2) Jean louis raffeirs, Le partenariat euro- méditerranéen, 10 ans après Barcelone, acquis et perspectives, institut de la méditerranée, février, 2005.

أولا: الأثر الموازني لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية العربية مرتبط بوزن الإيرادات الجمركية في الموازنات الوطنية وحصة واردات الدولة من الاتحاد الأوروبي، وسينجم عن إلغاء الرسوم الجمركية نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر (فقد) في الإيرادات العمومية للدولة العربية.

ثانيا: إضافة إلى الأثر المباشر السابق والمتمثل في الخسارة من الإيرادات الجمركية (الموازنية)، فيمكن أن ينشأ عن إحلال الواردات الأوروبية محل الواردات من بقية العالم في الأسواق المحلية، فالمنتجات الأوروبية والتي ستكون أقل عرضة للتعريفات الجمركية ستكون أرخص مقارنة بالمنتجات المستوردة من باقي العالم وبالتالي ستنخفض الإيرادات الجمركية الناتجة عن الواردات غير الأوروبية مما يتسبب في النتائج التالية:

أ- يؤدي انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية في الأسواق المحلية حتما إلى إحلالها محل السلع الوطنية، مما ينتج عنه خسارة ستصيب رقم أعمال المؤسسات الوطنية مما سيحدث أثرا سلبيا على الاقتطاعات الضريبية الخاضعة لها.

ب- انخفاض نشاط المؤسسات بفعل تراجع مبيعاتها قد يساهم في ارتفاع البطالة ومنه تراجع الاستهلاك وما يتعلق به من ضرائب.

ج - ستعاني المؤسسات العمومية من انخفاض أرباحها في حالة الإحلال، مما سيقلص من تحويلات المؤسسات العمومية إلى موازنة الدولة.

4- 4- الأثر على الفقر والتشغيل: سيساهم الدخول في تطبيق نصوص اتفاقيات الشراكة في تراجع مناصب العمل التي يوفرها الوظيف العمومي ومنه ارتفاع لمستويات البطالة وتقليص للأجور المتوسطة مما سيزيد من حدة ظاهرة الفقر ويعمق من تراجع المستوى المعيشي، وفي ظل غياب ما يعرف بالتأمين على البطالة في معظم الدول العربية المتوسطية فإن الانتماء إلى فئة الفقراء سيصبح أكيدا للشخص العاطل عن العمل.

وبالتالي سيكون لهذه المرحلة على الأقل أثران هامان هما:[1]

✓التقليص في الوظائف العمومية من شأنه أن يؤدي إلى تكثيف تواجد القطاع الموازي.

✓بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن الأنشطة الممارسة على مستوى القطاع الموازي ويتعلق الأمر بضعف مستويات الجور وقسوة شروط العمل، قد ينجم عنها ارتفاع ظاهرة الفقر إذا لم يتم إدراج هذا القطاع تدريجيا في منظومة ضبط وطنية.

(1)Agnes chevalier et Michael fridenberg, le commerce euro – méditerranéen et perspective d'intégration régionale, communication à l'experts meeting de l'ERF, le Caire, Egypt, février, 1989.

5- البدائل التاهيلية لتعظيم منافع الشراكة: تواجه الدول العربية المتوسطية رهانات عديدة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولعل أهمها إمكانية تخطي الآثار السلبية للشراكة وتحقيق استفادة أكبر من منافعها وفيما يلي بعض عناصر تعظيم المنفعة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية.

5- 1- الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي: لقد جاء ضمن إعلان برشلونة أن المساعدات المالية هي عبارة عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعويض الدول الشريكة عن الخسائر المالية التي سوف تتحملها من جراء الدخول في الشراكة أو تعويضها لتلك الأعباء المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن عمليات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وإضافة إلى هذا النوع من المساعدات المالية، يوجد مساعدات تقنية، إلا أن ظاهر الأمر أن الدول العربية المتوسطية تفضل الحصول على تلك المساعدات المالية لأغراض لها علاقة مباشرة بالموازنة العامة للدولة وبدون أن تربط استخدامها بإنفاق معين، في الوقت الذي ربطت فيه اتفاقيات الشراكة المعونات المالية بمدى التقدم الذي تحرزه كل دولة في مجال الإصلاح الاقتصادي.

ويأخذ نقل المعرفة التقنية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية الشريكة، أهمية موازية للتدفقات المالية لأنه ما لم ينجح البلد العربي في إدخال منتجاته الصناعية للسوق الأوروبية ومحصنا بقدرته على المنافسة، فإن الشراكة ستفقد الكثير من أهميتها وستعمق الهوة بين الشريكين بحيث يصدر الطرف القوي منتجات ذات قيمة مضافة عالية، بينما يصدر الشريك الآخر مواد خام ومنتجات تقل قيمتها المضافة كثيرا عن تلك التي يستوردها من السوق الأوروبية ولتضييق الفجوة بينهما يجب إدخال تقنيات جديدة في مختلف القطاعات عن طريق نقلها بمساعدة الشريك الأوروبي.

5- 2- تحسين مستوى ولوج المنتجات العربية إلى الأسواق الأوروبية: تحتاج السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي إلى إصلاح كي تفسح مجالا واسعا لدخول السلع التي تصدرها البلدان العربية المتوسطية للأسواق الأوروبية وبصورة أخص لا بد من بذل مجهود كبير لتعديل الحواجز التجارية غير الجمركية، فمواصفات المنتجات في القواعد والمعايير (في مجالات الصحة، سلامة النباتات والبيئة...) المتبعة في الاتحاد الأوروبي هي ممارسات تجارية حمائية مشوهة للتبادل التجاري، ومن الضروري تصميم فترة انتقالية إضافية تساعد البلدان الشريكة على التكيف مع القواعد والمعايير والمواصفات بالنسبة للمنتجات في الاتحاد الأوروبي ومن ثمة التقيد بها.

5- 3- تعزيز البعد الإقليمي لتطوير المبادلات التجارية والتكامل الاقتصادي العربي:
وبإمكان ذلك أن يتم من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سوف تؤدي إلى:

✓تمتع الدول العربية بميزات تنافسية أكبر مما تحققه الآن من خلال الاتفاقيات الثنائية.

✓خلق التناسق في الجوانب التنظيمية والإجرائية بين الدول العربية مع بعضها البعض مما سيساهم في خلق معايير مشتركة لانتقال السلع والخدمات.

✓المساعدة في ربط البنية التحتية والخدمات المساندة للتبادل التجاري بين الدول العربية.

✓سوف يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إعفاء الدول العربية المشاركة من تطبيق قواعد المنشإ مما يعطيها قوة تصديرية تنافسية في الأسواق العالمية.

5- 4- إصلاح النظام الجبائي من خلال توسيع القاعدة الجبائية بدلا من تنويع معدلات الاقتطاع[1]: إن المسألة الجبائية المطروحة والتي أشرنا إليها سابقا هي إمكانية تعويض (الخسائر) الناجمة عن إلغاء الرسوم الجمركية بدون التسبب في انخفاض إنتاجية المؤسسات وبالتالي اختيار الأسلوب الأمثل لتعويض خسائر الإيرادات العمومية. وفي هذا الصدد نقترح تعميم استخدام الرسم على القيمة المضافة ودعم تحسين مردوديتها من خلال:

- ✓ تقليص عدد المعدلات.
- ✓ تقليص حالات الإعفاء
- ✓ تعميم التطبيق على المنتجات المحلية والمستوردة.

كما يجب أن تتميز الضريبة على الدخل بـ:

- ✓ تقليص حالات الإعفاء.
- ✓ وضع معدل أعظمي متلائم.
- ✓ وضع سقف إعفاءات معمم، يعني المداخيل الضعيفة.

وعموما يمكن لثلاثة شروط أساسية أن تحقق فعالية الإصلاح الضريبي وهي:

- ✓ تبسيط نظام الاقتطاعات المستخدم (عدد أقل من المعدلات المطبقة على وعاء ضريبي أوسع).
- ✓ تحسين تحصيل هذه المبالغ من خلال إصلاح الإدارات المكلفة بتنظيم وتحصيل الإيرادات.
- ✓ تقليص عدد الإعفاءات التي تتميز بكثرتها في هذه الدول.

(1)Jean louis reiffers, op. cit. p 32.

5- 5- وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر: يجب على الشراكة الأوروبية- المتوسطية أن تساهم في وضع الأدوات اللازمة للمعالجة المتزامنة مع المشاكل الاقتصادية والفقر وهذا يتطلب[1]:

- ✓ تبني مفهوم موحد للفقر وإعداد الأسس والمعطيات المرتبطة به من أجل كل الدول الشريكة.
- ✓ تحديد معيار مشترك أدنى يحقق التنمية البشرية في إطار المفهوم " الأورو – متوسطي " والذي يجب أن يتشكل تدريجيا وعلى أساس هذا المفهوم تتحدد حقوق هذا المواطن.
- ✓ وضع نظام يسمح بتقدير أثر الشراكة على الفقر في الدول المتوسطية.
- ✓ إحداث منتدى أوروبي – متوسطي من شأنه إحداث السياسات المشتركة التي من المفترض أن تساهم في تقليص الإقصاء الاجتماعي للأفراد في المنطقة[2].

وفي وضع آخر يجب أن تساهم الدول العربية – المتوسطية في ترقية مختلف الإصلاحات الضرورية بالشبكة الاجتماعية ويتعلق الأمر بـ:

- ✓الإصلاح المؤسساتي لشبكة الحماية الاجتماعية.
- ✓تحسين آليات تخصيص الأموال العمومية للخدمات الاجتماعية (التكوين التأمين الاجتماعي، الإعانات، التكوين المهني...).
- ✓تعميم استخدام نظام التأمين ضد البطالة.

الخاتمة:

تنطوي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على جملة من الانعكاسات المحتملة على التكامل الاقتصادي، إذ سيعمل على تأخيره إن لم نقل إجهاضه، لما يوجد من تعارض كبير وحقيقي فيما بين مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ومشاريع المناطق الحرة مع دول جد متقدمة كالاتحاد الأوروبي.

إن اتفاقيات الشراكة في هذا السياق:

- ✓ يميز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية.
- ✓ يجمد من إمكانيات انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى أعلى المراتب.
- ✓ تأثير قواعد المنشإ في تحويل التجارة ما بن الدول العربية لصالح دول غير عربية.

(1)Censis, poverty in transformation, definition indicators and key players at the national and Mediterranean level, rapport final de recherchs, femise, mars 2000.

(2)Amanda Samith, pauvreté en méditerranée, papier préparatoire au rapport général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

أما من حيث الأثر على التنمية في الدول العربية الشريكة فيتمثل في احتمال القضاء على أغلب الصناعات التحويلية الناشئة في البلدان العربية. بفعل منافسة الصناعات التحويلية الأوروبية لها، والحيلولة دون تطور مثل هذا النوع من الصناعة محليا بفعل انفتاح الأسواق العربية من دون حماية جمركية على الواردات من السلع المصنعة والمتطورة وذات التكنولوجيا العالية من جهة أخرى، ضخامة السوق الأوروبية وتنوعها سيخلق حتما قوة جذب لإلحاق وربط أسواق الدول العربية الشريكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي.

أما الأثر الموازني فيتمثل في الخسارة التي ستلحق الموارد الجمركية من جراء رفع القيود الجمركية وماله من أثر على موازنات هذه الدول.

وأخيرا سيساهم مسار الشراكة في تراجع مناصب الشغل وارتفاع مستويات البطالة والفقر.

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الانعكاسات المحتملة السلبية على الاقتصادات العربية. فالاتحاد الأوروبي أصبح فعلا شريكا للدول العربية المتوسطية من خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة وقد أصبح من الضروري البحث عن سبل لتجنب هذه الآثار السلبية. وفي هذا نقترح:

- ✓ حسن استغلال المساعدات المالية والتقنية.
- ✓ تحسين مستوى النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.
- ✓ تعزيز البعد الإقليمي لتحرير المبادلات التجارية وتشجيع التكامل الاقتصادي.
- ✓ القيام بالإصلاح الجبائي.
- ✓ وضع إستراتيجية لمكافحة الفقر.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية، الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

ب- الملتقيات:

❖ نهال مجدي المغربل، الآثار المتوقعة لقواعد المنشإ في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ورشة تأثير اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقتليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

❖ محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، ورقة عمل في ملتقى الشراكة الأوروبية تجارب قطرية، غرفة تجارة دمشق، دمشق 2001.

ج - المجلات:

❖ الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 97/11.

❖ سمير عبد الرحمان، البعد السوري في الشراكة المتوسطية، البحث الاقتصادي، العدد69، 1999/08/31.

❖ مهدي الحافظ، الشراكة الاقتصادية العربية- الأوروبية، تجارب وتوقعات ندوة باريس، البحوث الاقتصادية، مارس 1999.

د- التقارير:

❖ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999.

❖ التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 1999.

هـ - المواقع الإلكترونية:

❖ مطانيوس حبيب، الشراكة السورية الأوروبية www.mafhoum.com ، 1988.

❖ www.Femise.org

2- المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Agnes chevalier et Bensidoun « L'Europe et la méditerranée, le pari de l'ouverture » , Economica, 1996.

❖ Agnes chevalier et Michael fridenberg, le commerce euro – méditerranéen et perspective d'intégration régionale, communication à l'experts meeting de l'ERF, le Caire, Egypt, février, 1989..

❖ Amanda Samith, pauvreté en méditerranée, papier préparatoire au rapport général de l'institut de la méditerranée, mars 2000.

❖ Censis,poverty in transformation, definition indicators and key players at the national and Mediterranean level, rapport final de recherches, femise, mars 2000

❖ F. Bishoy, développement rural et pauvreté dans la région MENA, où-sommes nous? MDF Marrakech, Septembre 1998.

❖ Heba Handoussa et jean louis reiffers, Le partenariat euro méditerraniéen, analyse et propositions, institut de la méditerranée, paris, février, 1999.

❖ Jean louis raffeirs, Le partenariat euro- méditerranéen, 10 ans après Barcelone, acquis et perspectives, institut de la méditerranée, février, 2005.

❖ Programme des nations unies pour le développement (PNUD) rapport pour le développement humain, 1999.